

بيان صحفي مشترك لأعضاء «هيئة الإشراف المستقلة» ضمن «إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF)»

٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٢١

بيروت، عقب الانفجار المروع الذي شهده مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠، أنشأ المجتمع الدولي «إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF)» بهدف مساندة اللبنانيين. وقد بادر البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية وممثلي المجتمع المدني، إلى صياغة إطار عمل نوعي يلحظ مشاركة واسعة لمنظمات المجتمع المدني في سياق التخطيط والتنفيذ ومراقبة الإجراءات ذات الصلة. من الناحية الاستراتيجية، يستند الإطار المذكور إلى سلسلة إصلاحات جذرية تساهم في تحقيق التعافي المستدام وتهيئة الظروف المواتية للحصول على أكبر قدر من التمويل.

تتيح هيكلية «إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF)» مشاركة منظمات المجتمع المدني في ثلاث لجان متميزة، هي: هيئة الرقابة المستقلة، المجموعة الاستشارية والصندوق الائتماني المخصص للبنان (LFF). إن «هيئة الإشراف المستقلة» منوطة بالإشراف الكامل على مسار تنفيذ الإطار، كما ومساءلة الأطراف المعنية تجاه التزاماتها.

في هذا السياق، انعقد الاجتماع الثاني للمجموعة الاستشارية لإطار (3RF) في ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٢١، بعد أربعة أشهر من الاجتماع الأول، برئاسة مشتركة بين الحكومة اللبنانية وممثلي المجتمع المدني اللبناني والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والأمم المتحدة. كما حضر أعضاء «هيئة الإشراف المستقلة»، بصفة مراقب.

فقد انعقد الاجتماع بعد مرور عام على الانفجار، وسط غموض تامّ حول أسباب الفاجعة والمسؤولين عنها، لآبل، وللأسف، وسط مساعٍ متواصلة بذلها المجلس النيابي وكبار المسؤولين اللبنانيين بهدف عرقلة التحقيق المحلي، ما أعاق بدوره إحراز أي تقدّم ملموس في هذه القضية.

جاء الاجتماع كنتيجة طبيعية لشلل الطبقة السياسية وعجزها، حيث أنه ولغاية تاريخه، لم يتمّ تشكيل أي حكومة جديدة، في حين تخلت حكومة تصريف الأعمال، كما يبدو، عن صلاحياتها لجهة تحقيق إصلاحات مجدية وملحة، تساهم في تخفيف وطأة المعاناة الاجتماعية والاقتصادية التي يقاسيها اللبنانيون.

من جهة أخرى، تبدي «هيئة الإشراف المستقلة» خشيتها من التقدّم الضئيل الذي تمّ تحقيقه على مستوى المشاريع الممولة من الصندوق الائتماني المخصص للبنان (LFF)، وذلك جرّاء المماطلة في الإجراءات الإدارية والتعاون المحدود الذي أبدته الحكومة اللبنانية. كما أن امتناع وزارة المالية عن التوقيع على إقرار عدم ممانعة، عرقل على مدى خمسة أشهر متتالية، إمكانية تحويل ٧ ملايين دولار أميركي من البنك الدولي إلى «كفالات»، الشركة المكلفة إطلاق مشروع حيوي بقيمة ٢٥ مليون دولار أميركي، يهدف إلى دعم الشركات المتعثرة. وتواصلت الحكومة منهجها هذا، حيث تتسبّب حاليًا بعرقلة تحويل الأموال المخصصة للنهوض بالبيئة (نحو ١٠ ملايين دولار أميركي)، والتي ستأخر لأشهر عديدة، وذلك جراء تقاعسها عن اختيار موقع مناسب للتخلص من النفايات، كما عن إنشاء لجنة تنسيق خاصة بهذا الشأن.

على مستوى الإصلاحات الإلزامية، تأسف «هيئة الإشراف المستقلة» لتخلف الحكومة اللبنانية عن المضي بها، لا سيما لجهة التدابير الملحة المعنية مباشرة بأنظمة الحماية الاجتماعية. وهي تشمل الإصلاحات المالية، بحيث يتم تخصيص حصة كافية من الموازنة العامة للإنفاق على الحماية الاجتماعية، ضمان الاستدامة المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الموافقة على استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية، تطوير استراتيجية مفصلة لإعادة الإعمار وإعداد خطة استراتيجية لبرنامج دعم الأسعار. ففي حين أقر المجلس النيابي مؤخرا قانونا حديثا للشراء العام، فشل في فرض التصريح العلني عن ملكية المنفعة المطلقة للمقاولين الثانويين المحتملين. وفي سياق متصل، تدين «هيئة الإشراف المستقلة» إجحام البرلمان اللبناني عن سن قانون موثوق يتمتع بالمصداقية، فيما يتعلق باستقلالية القضاء. أضف إلى أهمية صياغة إطار عمل هادف يحقق النهوض المالي، إلى جانب قانون ضبط رأس المال (كابيتال كونترول) للحد من التوزيع غير العادل للخسائر الممنهجة، والتي تتحملها اليوم الفئات الأكثر ضعفا.

تشدد «هيئة الإشراف المستقلة» على ضرورة انخراط المجتمع المدني بشكل أكبر ضمن «إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF)»، كما تدعو إلى إشراك منظمات المجتمع المدني في آلية إنفاق مخصصات «حقوق السحب الخاصة للبنان (SDR)» المنوي الحصول عليها. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية إنفاق تلك المخصصات وفق معايير مدروسة وشفافة، بالتوازي مع آلية تسمح للمجتمع المدني بتقييم ومراقبة عملية استخدام هذه الأموال.

وإذ تؤكد «هيئة الإشراف المستقلة» التزامها رقابة ومراجعة مستقلة للتأكد من حسن سير آليات الإطار (3RF)، تناشد حشد مزيد من التأييد السياسي، نيابة عن الحكومة اللبنانية، وذلك لتفعيل الإطار وتنفيذ الإصلاحات الحيوية، ما من شأنه أن يطلق العنان لمسار الدعم المنشود من قبل المجتمع اللبناني بأكمله.

عن «كلنا إرادة»:

«كلنا إرادة» هي منظمة ملتزمة بالإصلاح السياسي في لبنان، تعمل على تحديد أسس دولة حديثة ومستدامة وعادلة، وعلى توحيد الجهات الفاعلة المحلية والدولية حول هذه الرؤية لإيجاد الزخم المطلوب لتحقيق التغيير. تجمع المنظمة بين الخبرة الواسعة في مجال السياسات، مع مشاركة المجتمع المدني واعتماد أدوات المناصرة لنشر الوعي حول القضايا العامة تزامنا مع العمل على حلها. تمويل «كلنا إرادة» لبناني بحث يأتي من مواطنين لبنانيين، مقيمين ومغتربين، يسعون لإحداث تغيير إيجابي في وطنهم. نظام المنظمة الداخلي يحتم اتخاذ القرارات بشكل جماعي ويتضمن قواعد صارمة لتجنب أي تضارب في المصالح: يتعهد أعضاء مجلس الإدارة بعدم الترشح إلى الانتخابات وعدم المشاركة في المناقصات العامة.

عن الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية:

منذ تأسيسها في عام 1999 في محاولة للحد من الفساد من خلال المجتمع المدني، تدعو الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية إلى الإصلاح من خلال التركيز على التحسين المنهجي وبناء تحالفات مع أصحاب المصلحة الآخرين في مكافحة الفساد، بما في ذلك الحكومة، البرلمانين، القطاع الخاص، المؤسسات الإعلامية، المجتمع الدولي وهيئات المجتمع المدني. تلجأ الجمعية إلى جميع الوسائل المناسبة لمكافحة الفساد، وتحسين نوعية الحياة، وتشجيع هيئات المجتمع المدني على اتخاذ تدابير نحو الشفافية والمساءلة.

عن مهارات:

مؤسسة مهارات، هي منظمة غير حكومية مقرها بيروت، تعمل كمحفز للدفاع والنهوض في تطوير مجتمعات ديمقراطية تسودها مبادئ حرية التعبير، الوصول للمعلومات، واحترام حقوق الانسان. تلتزم مؤسسة مهارات بتطبيق مهمتها القائمة على تطوير الظروف الاجتماعية والسياسية لتعزيز حرية التعبير والوصول الى المعلومات عبر الانترنت وخارجها، وإشراك مجتمع متقدم في لبنان ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وتمكينه بالمهارات والمعرفة اللازمة لصنع التغيير.